الامن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الواقع والتحديات وسبل المعالجة

ا.م.د. اسراء علاء الدين نوري
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

م.م.د. حسين علي مكطوف
كلية العلوم السياسية/ جامعة ميسان

المقدمة

يعد الامن الغذائي شرطاً لازماً باستقرار الدولة، ومقوماتها، وامنها، وصيانة وحدتها، ولدرء سيطرة الدولة المنتجة في مقدراتها والامن الغذائي، يتحقق من خلال الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتوفرة بشكل سليم، إذ يعد الامن الغذائي جزءاً مهماً وفعالاً في الامن القومي للدولة، وذات قوة في بناء الحضارة، واذا كان الامر غير ذلك نتج عنه مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

اشكالية البحث: على الرغم من الطاقات والموارد الطبيعية والبشرية التي يمتلكها العراق، إلا أنه يعاني من مشكلة وعجز في تحقيق الامن الغذائي، الذي يحمل في طياته ابعاداً سياسية وامنية من قبل الدول المصدرة للغذاء، وقد برزت مشكلة الغذاء في العراق مع ظهور مشكلة الغذاء العالمية في سبعينات القرن الماضي، بحجمها الكبير نتيجة لنمو السكان والتغيرات المناخية ونقص الموارد وابعادها الخطيرة نتيجة النقص في الانتاج الزراعي، اضافة الى ضعف الاستخدام الكفوء للموارد الزراعية، مما اثر في تناقص الانتاج الزراعي وهبوط في مستويات الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على استيرادات الغذاء من الخارج وما يتحمله ذلك من ابعاد ومخاطر امنية واستراتيجية خطيرة تتجاوز الاعباء المالية للاستيرادات الغذائية.

اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من عدة نقاط، اهمها:

١. ان العراق يواجه اوضاعاً غذائية صعبة نتيجة نقص في الانتاج الزراعي، ومن ثم استيرادها على الرغم من الامكانات والموارد التي يتمتع بها البلد.
٢. نظام الفجوة الغذائية في العراق التي اخذت تكتسب بعداً سياسياً، فضلاً عن بعدها الاقتصادية والاجتماعي حاضراً ومستقبلاً.
٣. ازدادت امشكلة الامن الغذائي في العراق نتيجة الجفاف ونقص الموارد المائية، والذي يؤثر في الانتاج النباتي والحيواني ومن ثم استنزاف الموارد النفطية لشراء وتأمين ضروريات الغذاء بدلاً من تنمية القطاع الاستثماري والانتاجي في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح نقاط عدة، اهمها:

١. ابراز اثر العوامل الطبيعية والبشرية على الامن الغذائي في العراق.
٢. تحليل عوامل السكان والموارد والمستحة والانتاج والغلة واعداد الثروة الحيوانية على الامن الغذائي.
٣. تحديد الاكتفاء الذاتي ووسائل تحقيقه وتحديد دور الدولة في دعم المزارع لزيادة الانتاج وتحديد الاستهلاك والطلب وتحديد حجم الفجوة الغذائية في العراق.

٤. تحديد الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والنتائج المترتبة على الطلب للموارد الغذائية بوصفها امن قومي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان اهناك فجوة غذائية اخذت بالاتساع نتيجة لقصور الانتاج المحلي عن مواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد بسبب المعوقات التي تواجه الزراعة الداخلية كـ (الارض، البيئة، المياه، والتكنولوجيا)، اضافة الى مقومات خارجية تتمثل بـ (احتكار مدخلات الانتاج والتقانة الزاعية، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تمنع الدعم الحكومي وغيرها)، إذ لا يمكن سد الفجوة الغذائية، إلا عن طريق تدخل حكومي ودعم البنى التحتية وانتاج كل مكونات الحزمة التكنولوجية.

هيكلية البحث: يتضمن البحث بالاضافة الى المقدمة والخاتمة ثلاثة مباحث، المبحث الاول تناول ماهية الامن الغذائي: المفهوم والخصائص والمقومات، بينما تضمن المبحث الثاني واقع الامن الغذائي في العراق: التحديات والاثار، اما المبحث الثالث فتناول سياسات النهوض بواقع الامن الغذائي في العراق.

المبحث الاول/ ماهية الامن الغذائي: المفهوم والخصائص والمقومات

تباينت الاراء حول مفهوم الامن الغذائي ومقوماته واساليب تحقيقه، وتبعاً لذلك تعددت تعاريفه واختلفت الجوانب والجزئيات التي ركز عليها كل تعريف، فهناك من عرف الامن الغذائي بأنه ((مصطلح يشير الى اقتراب افراد المجتمع من متطلباتهم الغذائية في الزمن الذي يحتاجونه لنشاطاتهم الانتاجية والحياتية))[١].

وان التعريف الاكثر تداولاً هو ((قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الاساسية لأفراد الشعب، وضمان حد ادنى من تلك الاحتياجات بأنتظام))[٢]. وتعرف لجنة الامن الغذائي العالمي بأنه ((تمتع كافة البشر في جميع الاوقات بغرض الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على اغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية تتناسب مع اذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر لهم الصحة والنشاط))[٣]. ووضعت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة مفهوم للأمن الغذائي بأنه ((ضمان حصول كل الافراد وفي كل الاوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، ولا يأتي ذلك الا بتوفير امدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً واقتصادياً للجميع))[٤]، وحددت المنظمة العربية للتنمية الزراعية مفهوم الامن الغذائي بأنه ((توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل افراد الامة العربية اعتماداً على الانتاج المحلي اولاً وعلى اساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المادية))[٥]. وعرفت ادارة الزراعة الامريكية الامن الغذائي بأنه ((التوافر السهل والسريع لكميات كافية من الغذاء الصحي والآمن والقدرة على الحصول على هذا الغذاء، من خلال سبل اجتماعية مقبولة، اي دون الاضطرار للجوء للسرقة او

---

[١] سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: اشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص١٦ .

[٢] محمد السيد عبد السلام، الامن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، العدد (٢٣٠)، المجلس الوطني الثقافي والفنون والاداب، الكويت، ١٩٩٨، ص٩٠ .

[٣] سهيلة بالخير، دور الضوابط الاخلاقية في تحقيق الامن الغذائي في الاسلام، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، ٢٠١٥، ص٢٧ .

[٤] د. مثنى فاضل علي ود. علياء حسين سلمان، دراسة جغرافية لعدد من المؤشرات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الامن الغذائي في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (١٩)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤، ص٢٤٠ .

[٥] المصدر نفسه، ص ص٢٤٠ – ٢٤١ .

التنقيب في قمامة الاخرين دون الاعتماد على المساعدات الغذائية الحكومية او الدولية))[١]. اما منظمة الصحة العالمية فتعرف الامن الغذائي على انه ((مجموعة الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء التي تجعل الغذاء امناً وموثوقاً به وصحياً وملائماً للاستهلاك الادمي))[٢]. واشار البنك الدولي الى ان الامن الغذائي هو ((حصول كل الناس في البلد المعني وفي كل الاوقات على الغذاء الكافي لحياة نشيطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله))[٣]. إذ حدد البنك الدولي ثلاثة مبادئ للأمن الغذائي، هي: [٤]

- ضرورة توافر الامدادات الغذائية.
- ضرورة استقرار امدادات الغذاء.
- امكانية الحصول على الغذاء.

والامن الغذائي هو ((احد مكونات الاستراتيجية للتنمية الزراعية، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة انتاجية السلع الغذائية الاساسية، من خلال الاستخدام الامثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور الفقد والتلف لكل السلع الغذائية الاساسية، وترشيد الاستهلاك وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات انتاجها سواء أكانت تصديراً أم استيراداً والمحافظة على التوازن البيئي ومنع التلوث بمختلف صوره واشكاله، وذلك في ظل تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقلالية وتقليص التبعية الخارجية مستهدفاً بذلك تعزيز هذه السلع الغذائية بكميات ونوعية محسنة واسعار مناسبة))[٥]. ويتحدد مفهوم الامن الغذائي على صعيد الدولة بأنه ((يحقق الامن الغذائي عندما يستطيع انتاج وتسويق وتنظيم تجارة تلك الدولة، بحيث يكون قادراً على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الاوقات حتى في اوقات الازمات، وكذلك في اوقات تردي الانتاج المحلي وظروف السوق الدولية))[٦]. اما على صعيد المجتمع فأن مفهوم الامن الغذائي يتضمن ((تأمين حصول كل الافراد في المجتمع على ما يلزم لغذائهم من احتياجات غذائية اساسية))[٧].

ونستخلص من التعاريف اعلاه، ان للأمن الغذائي مفهومين اساسيين، هما: [٨]

الاول: الامن الغذائي المطلق، وهو انتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل او يفوق الطلب المحلي، والذي يطلق احياناً عليه مفهوم الاطتفاء الذاتي.

الثاني: الامن الغذائي النسبي، والذي يقصد به قدرة الدولة على توافر حاجات افرادها من السلع الغذائية جزئياً، وضمان الحد الادنى من تلك الحاجات بانتظام، والمفهوم النسبي يتبين منه امكانية تحقيق الامن الغذائي

---

[١] احمد هادي سلمان وفاضلة علي بيجان، قياس اثر الامن الغذائي على الميزان التجاري في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة (٣٩)، العدد (١٠٩)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص٣ .
[٢] د. سلاطنية بلقاسم وعرعور ملكية، معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وابعاده، جامعة محمد خضير، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٧ .
[٣] د. نشأت مجيد حسن، التحديات التي تواجه تحقيق الامن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٦)، العدد (٢٠)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١١، ص١٤٢ .
[٤] المصدر نفسه، ص١٤٢ .
[٥] د. سلاطنية بلقاسم وعرعور ملكية، مصدر سبق ذكره، ص٧ .
[٦] د. مثنى فاضل علي ود. علياء حسين سلمان، مصدر سبق ذكره، ص٢٤١ .
[٧] عبد الغفور ابراهيم احمد، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص ص١٢ – ١٣ .
[٨] محمد ولد عبد الدايم، الانترنيت: http://sites.univ-provence/fr/agirod/masnil/fatema/concepts.htm

حتى لو لم يتوافر امكانات محلية تستطيع توفير الحاجات الغذائية من الانتاج المحلي ويكفي توافر الموارد المالية اللازمة للحصول على الحاجات الغذائية من مصادر خارجية (الاستيرادات).

ويرتكز مفهوم الامن الغذائي على اربعة محاور رئيسية، هي: [١]

١. وفرة السلع الغذائية، تتجسد المرحلة الاولى في توفير السلع الغذائية اي الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض الغذائي دون النظر الى جودته، لأنه يقارن بين ما يجب توفره من كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني، وتقاس هذه المرحلة بقدرة كافة الافراد في المجتمع على تدبير احتياجاتهم من الغذاء وفق امكاناتهم المادية، ووفق ما يشبع من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبرامج والتدابير ذات العلاقة، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة التالية التي توسع رؤيتها الى النوعية الغذائية.
٢. القدرة على الحصول على الغذاء، ويقصد بهذه المرحلة ان تكون اسعار المواد الغذائية في متناول الجميع اي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، وهذا يعني اما رفع اجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا او تخفيض اسعار السلع، وهذا يرجع الى مجموعة من القرارات والاجراءات السياسية التي تدخل في اطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الامن الغذائي، بعد ذلك تبدأ مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر الى الجودة والنوعية الغذائية او الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل.
٣. الغذاء للأمن، في هذه المرحلة يبدأ التركيز على الابعاد الصحية للسلع الغذائية، او ما يعرف بأمان الغذاء ويتمثل في الاعتبارات المتعلقة بالنوعية والمواصفات التي تضمن سلامة الغذاء، وتعكس بقدرة المجتمع (الدولة) على توفير الامدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من انتاجها المحلي او من الاسواق الخارجية.
٤. وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم، وهذه المرحلة تتمثل في الاستدامة والتواصل للركائز الثلاثة السابقة عبر مختلف الفترات الزمنية دون التعرض للتقلبات او الازمات.

وللأمن الغذائي عدة سمات وخصائص، اهمها: [٢]

١. الاكتفاء وهو القدرة على الانتاج وتخزين واستيراد غذاء كاف لتلبية الحاجات الغذائية للجماعات البشرية كلها.
٢. الاستقلال الذاتي الذي يقلل الانكشاف لتقلبات السوق العالمية والضغوط السياسية.
٣. الثبات بأن تكون التباينات الموسمية والدورية وغيرها في الوصول الى الغذاء في حدها الادنى.
٤. الاستمرارية بأن يتمتع النسق البيئي بالحماية والتحسن عبر الزمن.
٥. العدالة وتعني في حدها الادنى ان تحصل كل الجماعات البشرية على الغذاء الكافي.

وتتمثل ابعاد الامن الغذائي بأنها: [١]

- زيادة الانتاجية الزراعية والغذائية بطريقة كفوءة ومستدامة.
- تقليل التباين في الانتاجية وفي عرض المنتجات الزراعية والغذائية.
- تعزيز الوصول الى الاغذية وتحسين تغذية محدودي الدخل من السكان.
- تحسين الحصيلة الغذائية من خلال الاستخدام الامثل للأغذية المنتجة لنظام غذائي متوازن.

---

[١] نقلاً عن: الاء محمد صاحب، حق الانسان في الغذاء واشكالية الامن الغذائي، ص ص١٥ – ١٦، الانترنيت: http://qu.edu.iq/law/wp-content/uploads/2013/.pdf

[٢] الاء محمد صاحب، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤ – ١٥ .

المبحث الثاني/ واقع الامن الغذائي في العراق: التحديات والاثار

يتميز العراق بتنوع طبيعة البيئة والطبوغرافيا التي تسمح بإنتاج المحاصيل الزراعية، إلا أن الظروف السياسية التي مرت بها العراق جعل الزراعة العراقية غير قادرة على تغطية الاستهلاك الحاجات الغذائية للمواطنين بعد ان كان العراق يصدر الحبوب والتمور والجلود والاغنام في عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

إذ يعد الامن الغذائي في اي مجتمع من اهم اولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ولكن السياسة التنفيذية لتحقيق الامن الغذائي تختلف من دولة إلى أخرى، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي او الاجتماعي في بلد يعاني امنها الغذائي [٢] من مشاكل وتحديات.

وتعرض القطاع الزراعي بعد عام ٢٠٠٣ الى هزات كبيرة بسبب تعرض الدولة العراقية الى ظروف امنية وسياسية واقتصادية غير مستقرة بسبب تخبط قوى الاحتلال الامريكي، التي عملت على تهديم بنية الدولة العراقية على هشاشتها، إذ نال القطاع الزراعي الشيء الكثير من الاهمال بسبب انشغال الاحتلال بتنفيذ مخططاته، فبدلاً من ان يتم استيراد الاسمدة والمبيدات والمكائن والمعدات ووسائل الري الحديثة تم فتح الحدود على مصراعيها امام استيراد السلع الغذائية والزراعية من (الخضروات والفواكه والبقوليات ... الخ)، وهي بأسعار زهيدة ونوعيات جيدة مقارنة مع السلع المحلية التي فقدت قيمتها بسبب عملية انتاجها وخزنها وتعبئتها ونقلها، فضلاً عن سعرها المرتفع في السوق، وكذلك رداءة نوعيتها بسبب عدم مكافحتها، وهذا يؤثر عجزاً غذائياً من هذه السلع التي يدمج بسبب تدفقها على الاسواق الى تطور وسائل النقل والخزن والتسويق، مما يجعلها توفر احتياجاً اساسياً في حاجة السوق العراقية، ولعل هذا الجانب من اكبر التحديات التي يواجهها الامن الغذائي العراقي في الحاضر والمستقبل، والذي لا يمكن معالجته، إلا من خلال دور فاعل للدولة، بعد ان تمسك حدودها الخارجية وتتضح سياساتها الزراعية والغذائية[٣].

ومما يؤثر عمق مشكلة الامن الغذائي العراقي هو صعوبة التحديات الطبيعية والبشرية التي يواجهها القطاع الزراعي، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها الدولة العراقية، فالتحولات الاقتصادية بأتجاه اقتصاد السوق والدولة لا تمتلك اسلحة السير في هذا الطريق، مما يتطلب التحول التدريجي المدروس بعناية كي لا تواجه الزراعة والقطاعات الاقتصادية الاخرى منافسة خارجية تجهز عليها وتقتلها في غياب دور الحماية الذي ينبغي ان تلعبه الدولة التي تمر في اضعف حالاتها [٤].

ان الزراعة في العراق تعاني من محددات سواء المتعلقة بالجانب الطبيعي الذي يتأثر بها الانتاج النباتي والحيواني، فضلاً عن نقص مدخلات الانتاج الزراعي، مما ادى الى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، فضلاً عن اللحوم بأنواعها والخضروات والفاكهة لسد احتياجات المواطنين من المواد الغذائية وتأمين الامن الغذائي، ونتيجة لعدم قدرة الانتاج الغذائي المحلي في سد الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة وعدم استخدام التكنولوجيا في زيادة الانتاج الزراعي وخاصة الاساليب العلمية والتقنية، ونتيجة

---

[١] بيضون احمد امين، الامن في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، ٢٠٠١، ص١ .
[٢] حمدانيال محسن بشارة وعمار مطير خليف، الامن الغذائي العربي وعلاقته بالمعونة الغذائية، مجلة الحقيقة، ج١، العدد (١)، ٢٠٠٧، ص٢٨٠ .
[٣] د. رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد (١٢)، العدد (٤)، جامعة القادسية، ٢٠٠٩، ص ص٢٣٨ – ٢٣٩ .
[٤] المصدر نفسه، ص ص٢٣٩ – ٢٤٠ .

لزيادة نمو السكان وارتفاع المستوى المعاشي، فضلاً عن تغير انماط استهلاك للفرد العراقي هذه العوامل وغيرها مجتمعة ادى الى ظهور الفجوة الغذائية[١].

هنالك عدد من الابعاد الخطيرة التي تنجم عن مشكلة الامن الغذائي يمكن اجمالها بما يلي: [٢]

الابعاد الاقتصادية للأمن الغذائي، يتمثل هذا البعد بقصور القطاع الزراعي وعجزه عن تلبية حاجة السكان من السلع الغذائية وخاصة الستراتيجية منها بشكل اصبح العراق يدفع مبالغ طائلة لاستيراده من الخارج وهذا يشغل الموازنة وتخصيصاتها الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية وخاصة التخصيصات الاستثمارية للنهوض بالقطاع الزراعي فمن الاولى ان تكون هذه المبالغ مخصصة لتنمية القطاع الزراعي نفسه لاستيرادات الغذاء، كما ان شدة الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء يجعله يعاني من الانكشاف الغذائي وهذا له مخاطر كبيرة على الاقتصاد الوطني.

الابعاد السياسية للأمن الغذائي، ولعل هذا البعد لا يقل اهمية عن البعد الاقتصادي لكون المتغير السياسي يلعب دور كبير في المستوى الدولي واعتماد العراق على الخارج في توفير غذائه بشكل مصدر خطر على حاضر ومستقبل الشعب العراقي، حيث يصبح البلد عرضة للضغوط الدولية التي تمارسها الدول التي تمتلك انتاج وتصدير الغذاء وهي في الغالب دول متقدمة لها قوة المساومة والنفوذ والتأثير في القرارات الدولية لإجبار البلد لتنفيذ ارادتها امام حاجة العراق للغذاء، وبالتالي فقدان القرار الوطني الاقتصادي والسياسي المستقل وتظهر خطورة هذه المشكلة اذا ما علمنا ان التبعية الغذائية للعالم الخارجي في العراق تصل الى ٨١%.

الابعاد الاجتماعية للأمن الغذائي، وهو لا يقل خطورة عن البعدين السابقين لكون ان وجود العجز الغذائي في العراق يجعل الملايين يعيشون دون خط الفقر، ففي عام ٢٠٠٣ بلغ عدد الذين يعيشون في العراق دون خط الفقر نصف سكانه تقريباً اي الحدود ١٢ مليون نسمة، وهذا يعني توسع الفجوة بين الريف والمدينة وما يترتب عليه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسوء التغذية والحياة دون مستوى الكفاف وقد يضطر سكان الريف الى الهجرة الى المدينة بسبب تردي اوضاعه الاقتصادية.

وبنظرة شمولية لواقع الامن الغذائي في العراق نجد ان هنالك عدة تحديات ومعوقات، تتمثل في: [٣]

١. وقوع العراق ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة جعل اكثر من نصف مساحة اراضي العراق صحراوية، إذ أن التذبذب الواسع في المساحات المزروعة بالمحاصيل الرئيسة كالحنطة والشعير يعود الى تذبذب الامطار من موسم لأخر، وعدم توفر مياه الري بكميات كافية للمساحات الاروائية

---

[١] طلعت محمد طاهر البوتاني، الامن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص٢٦١ .

[٢] ينظر: حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والامن الغذائي في الوطن العربي، بلا دار نشر، بلا دولة، ١٩٨٥، ص ص٥١ – ٥٢ . ومحمد علي الغراء، مشكلة الغذاء في الوطن العربي والازمة الاقتصادية العالمية، الكويت، ١٩٨٥، ص٧٢ .

[٣] ينظر: حسين سلمان جاسم البغدادي، تحليل واقع الامن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ٢٠١٤، ص ص١٧٠ – ١٧١ . وابراهيم حربي ابراهيم، سياسات الامن الغذائي في العراق: التحديات والحلول، مجلة كلية الرافدين للعلوم، العدد (٣٧)، كلية الرافدين الجامعة، ٢٠١٦، ص ص٢٠٩ – ٢٢١. واسماء جاسم محمد، المشكلة الغذائية في العراق: التحديات والآثار، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (٨)، العدد (١)، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ص٢١٦ – ٢٢٢. ود. مثنى فاضل علي ود. علياء حسين سلمان، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٦ – ٢٦٥ . وطلعت محمد طاهر البوتاني، مصدر سبق ذكره، ص ص٣١٤ – ٣١٨ . ود. رضا عبد الجبار الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٠ – ٢٥٠ .

المزروعة، فضلاً عن التقلبات الكبيرة في درجات الحرارة التي تؤثر في الكميات المنتجة هذا ادى الى تحديد المساحات المزروعة من المحاصيل الزراعية المختلفة، وتأثير تذبذب الامطار الذي ادى الى تقليص المراعي الطبيعية، والتأثير على انتاج واعداد الثروة الحيوانية ومن ثم التأثير المباشر على الامن الغذائي العراقي.

٢. تذبذب كميات الامطار مكانياً وزمانياً وسوء استخدامها واستغلال المناخ منها وهدرها ولاسيما في موسم الصيف، مما ادى الى نقص الموارد المائية التي تأخذ بالتناقص يوماً بعد يوم، بسبب السياسة المائية للدولة المتشاطئة، إذ تعد من اهم العقبات التي تواجه التنمية الزراعية والامن الغذائي، مع احتمال نقص الموارد المائية في نهري دجلة والفرات تزداد مع التغيرات المناخية في العراق، فضلاً عن سياسة الدول المتشاطئة في بناء المشاريع الاروائية والسدود.

٣. وجود مساحات واسعة من الاراضي الزراعية تقدر نسبتها باكثر من ٢٨% من مساحة اراضي العراق تتأثر بمشكلة الحكومة والتغدق بسبب عدم توفر شبكات المبازل والري وسوء ادارة الموارد المائية وتشغيلها، مما ادى الى فقدان مساحات واسعة من الاراضي الزراعية تقدر باكثر من ٥% سنوياً بسبب الملوحة والتصحر في العراق.

٤. يعد السكان احد ابرز المعوقات البشرية وهم ثروة الدولة البشرية، حيث يتسم التركيب النوعي والعمري للسكان في العراق بارتفاع نسبة السكان الذين تقل اعمارهم عن خمسة عشر سنة، اذ يشكلون نسبة ٤٣% من مجموع حجم سكان العراق، فضلاً عن الزيادة السكانية نسبة ٣% في العراق.

٥. يستورد العراق سنوياً كميات كبيرة من مدخلات الانتاج المتمثلة بالبذور المحسنة والاسمدة الكيمياوية والمكائن الزراعية والمواد الكيميائية لعدم امكانية مراكز البحوث الزراعية في توفير مدخلات الانتاج الزراعي في العراق.

٦. بالرغم من الدور الذي تلعبه المكننة الزراعية في عمليات الانتاج الزراعي، إلا أنها تتسم بقدمها وانخفاض عمرها الانتاجي في العراق، مما يؤثر في هدر كميات كبيرة من محصولي الحنطة والشعير، وبالتالي تأثيرها على الامن الغذائي العراقي، اضافة الى الحيازات الصغيرة التي تشكل عائقاً في تحديث وعصرنة الزراعة في العراق ومن ثم الامن الغذائي.

٧. هناك انخفاض في اعداد الثروة الحيوانية ومن ثم الانتاج الحيواني على مستوى المحافظات والعراق، نتيجة تقليص مساحات المراعي الطبيعية، ومن ثم انخفاض اعداد الثروة الحيوانية، وبالتالي عدم تأمين الاكتفاء الذاتي من الانتاج الحيواني وتأمينه.

٨. حجم التخصيصات المالية الموجهة للقطاع الزراعي قليلة، فضلاً عن انخفاض القروض الزراعية المقدمة للمزارعين للنهوض بالواقع الزراعي، فضلاً عن انخفاض انتاجية العامل الزراعي ونقص خبراته ومؤهلاته العلمية، اضافة الى عدم الاهتمام وتنمية الريف العراقي، ومن ثم الهجرة الى المدينة وانتشار الفقر ونقص مدخلات الانتاج الزراعي ومن ثم زيادة اعداد غير الآمنين غذائياً في الريف العراقي.

٩. على الرغم من صياغة سياسة زراعية لتأمين الامن الغذائي من قبل الحكومات المتعاقبة، الا انها فشلت نتيجة سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في الانتاج النباتي والحيواني وسوء مستوى التخطيط الاستراتيجي للقطاع الزراعي، إذ أتسم غالباً بالفردية ولم يتعامل مع الواقع في انتاج الغذاء في العراق ومواجهة عجز الامن الغذائي وتداعيات هذا العجز في المستقبل، فضلاً عن اتخاذ الكثير من القرارات التي لم تغير من الواقع في شيء من هدر في الاموال والموارد، فضلاً عن هدر الموارد الطبيعية لتنمية غير مستدامة مما يهدد حقوق الاجيال القادمة لتحقيق الامن الغذائي في العراق.

١٠. على الرغم من توفر الظروف المناخية والامكانيات والموارد المختلفة لإنتاج انواع مختلفة من المحاصيل الزراعية والانتاج الحيواني، إلا أنها اتسمت بالتذبذب نتيجة للظروف الطبيعية المؤثرة في الانتاج، إذ لم يحقق الاكتفاء الذاتي الامر الذي ينعكس سلباً على الامن الغذائي.
١١. تأثر الاقتصاد العراقي بشكل عام والامن الغذائي من الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال الامريكي، إذ أدى الى تأجيل العديد من المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن تأثر مدخلات الانتاج الزراعي، الامر الذي ادى الى نقص في الانتاج الزراعي ومن ثم عدم تأمين الغذاء للسكان، مما جعل تجهيز الغذاء يواجه صعوبات، مما ادى الى الاخذ بنظام البطاقة التنموية التي ساهمت في توفير درجة من الامن الغذائي.
١٢. في ظل المعطيات الحالية لم يكن العراق قادراً على تحقيق امنه الغذائي، مما ادى الى الاخلال بالميزان التجاري، حيث تقدر كمية المواد الغذائية المستوردة باكثر من (٦) مليارات دولار سنوياً، ومن ثم زيادة مؤشرات التبعية الغذائية للدول المصدرة للسلع الغذائية، ومن ثم الوقوف في منطقة التبعية الاقتصادية، مما يؤدي الى اختراق الامن القومي المتصل بالأمن الغذائي.

المبحث الثالث/ سياسات النهوض بواقع الامن الغذائي في العراق

تعد قضية الامن الغذائي جزء من قضايا الامن الوطني لأية دولة، إذ أنها تأتي اساساً في مقدمة المسائل التي تسعى لتوفيره بشكل دائم، فالأمن الوطني يعد قاعدة اساسية للنهوض والتقدم الدائمين، إذ ان المجتمعات الانسانية لا تستطيع ان تحقق اهدافها التنموية وهي معرضة لعدم الاستقرار، فالأمن الوطني يقترن بالجوانب المادية المنظورة، ويعد القوة الحقيقية التي تربط بها كافة الميادين الاخرى الفاعلة في حياة الامم، فالأمن الحقيقي ينبع من خلال معرفتها بمصادر قوتها في كافة المجالات، وثم الاسهام في تنمية القدرات بالشكل الذي تتطلبه مستلزمات الوجود الذاتي[١].

تكمن اهمية الامن الغذائي في قدرة الدولة على التحكم بمتطلبات المعيشة للمجتمع، وفي كل الظروف تزامناً مع قدرتها على توفير متطلبات الطاقة بالظروف ذاتها، لأن الامن الغذائي يمثل شرطاً من شروط السيادة الوطنية للدولة، وتتسم طبيعة المقومات لتحقيق الاستراتيجية للأمن الغذائي تقسم الى: [٢]

١. العوامل الطبيعية.
٢. العوامل الاقتصادية.
٣. العوامل الدولية.
٤. العوامل السياسية، وتتمثل في: غياب الاستقرار السياسي والنفقات الحكومية المرتفعة لاسيما في الجانب العسكري على حساب الجانب الاقتصادي والغذائي بالذات.

ويمكن الاعتماد على عدد من السياسات والاستراتيجيات في سبيل النهوض بالأمن الغذائي في العراق وتقليص الفجوة الغذائية او النقص الحاصل في الغذاء اللازم لحياة السكان ومعيشتهم، والتي يمكن بوساطتها تلبية الاحتياجات الضرورية من المصادر الداخلية والتقليل من الاعتماد على الاستيراد من الخارج، ويمكن تحديد ذلك بما يأتي: [٣]

---

[١] خضير كاظم، الامن التربوي العربي، مجلة النفط والتنمية، دائرة الثورة للصحافة والنشر، ١٩٩٠، ص٤٩ .
[٢] طلعت محمد طاهر البوتاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٠ .
[٣] ينظر: علي عبد اللطيف، الانسان والصحراء، الموسوعة الصغيرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، بلا سنة، ص ص ٦١ – ٦٤ . وابراهيم حربي ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٢٢ – ٢٢٧ . ود. مثنى فاضل علي وعلياء حسين سلمان، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٦٥ – ٢٦٨ . وحسين سلمان جاسم البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٨ – ١٨١ .

١. بناء قدرات المؤسسات الحكومية لتصبح قادرة في مراقبة وتحليل اتجاهات الامن الغذائي، مع وضع الدولة استراتيجية غذائية تعني بتوجيه الامكانات المتوفرة واستغلالها بشكل عقلاني، بما في ذلك مواردها الطبيعية لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وكذلك تقديم المساعدات الغذائية للفئات الاكثر هشاشة لاسيما القاطنين في المناطق السكنية الفقيرة، وبناء القدرات التي تسهم في انشاء شبكة حماية تضمن مراقبة المساعدات الغذائية لشرائح السكان الاكثر هشاشة.

٢. ضرورة اعداد برنامج متكامل لمكافحة الظواهر المتطرفة والسلبية كالتصحر عن طريق اتخاذ اجراءات متكاملة، تهدف الى معرفة الظروف البيئية والحياتية للمنطقة، فضلاً عن معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية لها، والعمل في المحافظة على الغطاء النباتي وتحسين ادارة الراعي وعدم الافراط في قطع الاشجار والاستفادة من المياه الجوفية، لأجل تكييف الحيوانات بصورة صحيحة للأعلاف التي تنمو بصورة طبيعية، والتي تعمل في المحافظة على الاعشاب، وتخلق المستلزمات الضرورية في خزن الاعلاف الاحتياطية لاوقات الجفاف.

٣. القيام بمشاريع استثمارية واجراء البحوث والدراسات العلمية التي تأخذ على عاتقها التوسع بزراعة كافة المساحات الزراعية، لاسيما المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة والشعير والرز) لأجل توفير امن غذائي ملائم للسكان ولمختلف الفئات السكانية.

٤. ضبط اسعار السوق ودعم السلع الغذائية الرئيسة التي تمس حياة المواطن، وتوجيه الوزارات وخصوصاً وزارة النفط الى دعم نمو الامن الغذائي.

٥. تنمية الثروة الحيوانية والمراعي في العراق عن طريق توسيع قاعدة الدراسات العلمية وتشكيل مراكز بحوث للثروة الحيوانية والعلوم البيطرية للوقوف بجدية لحل المشاكل القائمة وتنمية الثروة الحيوانية، وتوسيع رقعة الخدمات الصحية الحيوانية وسد الحاجة المتزايدة الى الثروة الحيوانية من اللقاحات ووضع برنامج للسيطرة على الآفات والامراض الحيوانية والطرائق الفعالة لعلاجها والوقاية منها، مع نشر التعليم بين الفلاحين والمربين، اضافة الى التخلي عن جميع العادات والتقاليد التي تقف حائلاً امام التطور الاقتصادي، مع ضرورة توفير الاعلاف والمراعي الملائمة وتوفير العلف المركز والمباشرة الفورية بتطبيق الدورات الزراعية والتكثيف الزراعي، لغرض الاستفادة من توفير الاعلاف الخضراء والجافة والتوسع في المحاصيل الزيتية، اضافة الى تطوير المراعي الطبيعية وفق مشروع متكامل يعتمد اساساً في تحديد المناطق الرعوية واستكمال متطلباته، مما يعمل في توفير الغذاء الكافي للمتشية وضرورة انشاء مصنع لإنتاج العلف المركز.

٦. تحسين الوضع المناخي والنباتي والمائي، إذ أن تحسين الوضع المناخي المتطرف يمكن ان يعمل في القضاء على العديد من المشاكل البيئية الخضراء الطبيعية منها والزراعية وغيرها الكثير من الايجابيات ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اعتماد تقنيات واساليب علمية حديثة ومتطورة، وتعد تقنية اسقاط الامطار صناعياً احداها، والتي يمكن عن طريقها تقليل الجفاف وزيادة الامطار، ومن ثم ايجاد توازن مائي وربما فائضاً مائياً، كما ان توفير الغطاء النباتي عوامل وخصائص ايجابية للمناخ والتربة، ومن ثم للنبات نفسه والحيوانات، من حيث ان النبات يعمل على تقليل درجات الحرارة وزيادة الرطوبة والتساقط وتقليل الفواقد المائية بفعل التبخر.

٧. استعمال مقومات العمل بضمنها الادارة والتنظيم بما يكفل استغلال الطاقات القائمة على أسس اقتصادية وعلمية وعمل التشريعات المتعلقة بالضمانات التي تكفل الاستقرار في الاستثمار والانتاج الزراعي كتأمين التسليف الطويل الامد لضمان الحد المقبول من عوائد الفعالية الزراعية في المواسم الزراعية البيئية، فضلاً عن التراكمات النقدية لإعادة الاستثمار في النشاط الزراعي.

٨. رفع كفاءة ومهارة المزارعين مع دمج قطع الاراضي الصغيرة وتفعيل دور المرأة الريفية في نطاق الانتاج وتطوير عمليات التصنيع في الريف، بما يتلاءم وانتاج الاقاليم بوصفها دعامة للأمن الغذائي العراقي، مع اقامة ودعم فروع الصناعات المرتبطة بالتنمية الزراعية مثل صناعة التجهيزات والآلات الزراعية وصناعة الاسمدة الكيمياوية ومدخلات الانتاج الاخرى بوصفها عامل قوة لدعم القطاع الزراعي.
٩. الاهتمام بمشاريع تنمية الثروة الحيوانية بالطرق العلمية لإنتاج اللحوم والحليب واستخدام التقانة العالمية في انتاج اللحوم البيضاء والبيض والتوسع في بناء تربية الاسماك مع زرع الاصبعيات في المسطحات المائية لتعزيز الامن الغذائي العراقي.
١٠. دعم الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال دعم بعض اسعار المنتوجات الزراعية والاعلان عن اسعارها قبل بدأ الموسم الزراعي، فضلاً عن دعم مستلزمات الانتاج من خلال توزيع مدخلات الانتاج قبل بدء الموسم الزراعي، ولاسيما البذور والاسمدة بما يحقق الامن الغذائي.
١١. دعم المنتوجات المحلية ومنع استيراد المنتوجات من دول الجوار، من خلال وضع قوانين الحماية الكمركية، فضلاً عن ذلك اعفاء مدخلات الانتاج الزراعي من الرسوم الكمركية. فضلاً عن تنويع مصادر الاستيراد للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية واستيرادها من الدول الاسيوية والافريقية للابتعاد عن الضغوطات السياسية التي تمارسها الدول المنتجة والمتاجرة.

الخاتمة

يعاني العراق من درجة انكشافه الغذائي التي وصلت الى اكثر ٨١%، مما يعني تدني امنه الغذائي بشكل خطير، إذ يستدعي وقفة جادة للنهوض بواقع الامن الغذائي، والا فأن الكارثة لن يسلم منها احد سواء من الاجيال الحاضرة او المستقبلية. فالوضع الحالي يؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود المحلية وعدم الاتكال بشكل كلي على الاحداث او الخطط التي تعتمد على العنصر الخارجي، مع وضع موازنة بين الاثنين يمكن فيها من تعبئة الجهود المحلية واشراك المكون المحلي في تأييد الامن الغذائي. ورغم ما يعانيه العراق من مشكلة غذائية اخذة في الاتساع، فأنه يملك من المقومات والامكانات الموضوعية مما يكفيه ليس فقط لسد حاجياته من الغذاء فحسب، بل لتحقيق فائض يصدره الى العالم الخارجي.

وتوصل البحث الى عدة توصيات، هي:

١. حصر الموارد الطبيعية الزراعية الموجودة والكامنة من الناحية التكنولوجية والجدوى الاقتصادية ودراسة امكانية تطويرها مع انتفاء المشروعات الملائمة.
٢. اعادة تنظيم القطاع الريفي من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية مع تنظيم ادارة الموارد المائية.
٣. تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من انتاج السلع الاستراتيجية كعامل قوة لمواجهة الضغوطات التي تمارسها الدول المصدرة والمنتجة للسلع الغذائية.
٤. تنفيذ مشروعات التوسع الافقي في الاراضي القابلة للزراعة في مناطق العراق المختلفة واكمال المشاريع الاروائية المقترحة والاصلاح الزراعي المالحة في الوسط والجنوب مع اصلاح الاراضي الزراعية المتحجرة في المناطق الجبلية في شمال العراق التي تتسم بمعدلات امطار مرتفعة.
٥. الاخذ بمبدأ التخصص الزراعي في الاقاليم الزراعية في العراق في ضوء الامكانيات والموارد المتاحة وفقاً للميزة النسبية للمحافظات والاقاليم في ضوء الظروف المناخية الملائمة للإنتاج الزراعي.
٦. تطوير التنمية الزراعية المستدامة من خلال صيانة الموارد المائية الطبيعية وتحسين استغلال الاراضي الزراعية مع تنظيم وتحسين استغلال الغابات والمراعي الطبيعية.

٧. التوسع في زيادة مساحة الاراضي الاروائية في المحافظات بشكل عام والاقليم الشمالي بشكل خاص.
٨. دعم القروض الزراعية وزيادة مواردها واعطاء المزارعين القروض الميسرة لزيادة الانتاج الزراعي مع مراقبة آلية تنفيذ المشاريع الزراعية.
٩. دعم المؤسسات البحثية والتقنية في الجامعات العراقية وبناء مختبرات تواكب التطور العلمي والتقني العالمي من اجل تحسين الانتاج النباتي والحيواني.

المصادر

١) سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي: اشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.

٢) محمد السيد عبد السلام، الامن الغذائي للوطن العربي، كتاب عالم المعرفة، العدد (٢٣٠)، المجلس الوطني الثقافي والفنون والاداب، الكويت، ١٩٩٨.

٣) سهيلة بالخير، دور الضوابط الاخلاقية في تحقيق الامن الغذائي في الاسلام، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، ٢٠١٥.

٤) مثنى فاضل علي وعلياء حسين سلمان، دراسة جغرافية لعدد من المؤشرات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الامن الغذائي في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (١٩)، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ٢٠١٤.

٥) احمد هادي سلمان وفاضلة علي بيجان، قياس اثر الامن الغذائي على الميزان التجاري في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة (٣٩)، العدد (١٠٩)، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦.

٦) سلاطنية بلقاسم وعرعور ملكية، معالجة تصويرية لمفهوم الامن الغذائي وابعاده، جامعة محمد خضير، الجزائر، ٢٠٠٩.

٧) نشأت مجيد حسن، التحديات التي تواجه تحقيق الامن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٦)، العدد (٢٠)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١١.

٨) عبد الغفور ابراهيم احمد، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩.

٩) محمد ولد عبد الدايم، الانترنيت: http://sites.univ-provence/fr/agirod/masnil/fatema/concepts.htm

١٠) الاء محمد صاحب، حق الانسان في الغذاء واشكالية الامن الغذائي، الانترنيت: http://qu.edu.iq/law/wp-content/uploads/2013/.pdf

١١) بيضون احمد امين، الامن في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، ٢٠٠١.

١٢) حمدانيال محسن بشارة وعمار مطير خليف، الامن الغذائي العربي وعلاقته بالمعونة الغذائية، مجلة الحقيقة، ج١، العدد (١)، ٢٠٠٧.

١٣) رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد (١٢)، العدد (٤)، جامعة القادسية، ٢٠٠٩.

١٤) طلعت محمد طاهر البوتاني، الامن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١.

١٥) حسن فهمي جمعة، المسألة الزراعية والامن الغذائي في الوطن العربي، بلا دار نشر، بلا دولة، ١٩٨٥.

١٦) محمد علي الغراء، مشكلة الغذاء في الوطن العربي والازمة الاقتصادية العالمية، الكويت، ١٩٨٥.

١٧) حسين سلمان جاسم البغدادي، تحليل واقع الامن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٦)، العدد (٣)، ٢٠١٤.

١٨) ابراهيم حربي ابراهيم، سياسات الامن الغذائي في العراق: التحديات والحلول، مجلة كلية الرافدين للعلوم، العدد (٣٧)، كلية الرافدين الجامعة، ٢٠١٦.

١٩) اسماء جاسم محمد، المشكلة الغذائية في العراق: التحديات والاثار، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد (٨)، العدد (١)، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، ٢٠١٦.

٢٠) خضير كاظم، الامن التربوي العربي، مجلة النفط والتنمية، دائرة الثورة للصحافة والنشر، ١٩٩٠.

٢١) علي عبد اللطيف، الانسان والصحراء، الموسوعة الصغيرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، بلا سنة.